بلقيس اللهبي لـ(الثورة):

حل القضية الجنوبية سيفتح الباب أمام بناء الدولة

بتكاتف جميع القوى الوطنية ستتمكن من صياغة مستقبل اليمن الجديد

أكدت بلقيس اللهبي النائبة في فريق القضية الجنوبية أن نظرتها في مؤتمر الحوار ليست نظرة تشاؤمية كما أنها ليست متفائلة جداً، والعبرة والنتيجة ستتمثل في النتائج النهائية وأشارت إلى أنه على الرغم من أن القوى القديمة مازالت هي المهيمنة وصاحبة القرار، إلا أن هناك صوتاً آخر يسمع ولم يعد ذلك الصوت الذي يقول نعم فقط بل انه أصبح له رأي ويعترض على ما لا يراه مناسباً وتعتبر أنه من الجيد أن هؤلاء المعتقين في السياسة سمعوا ما لا يسرهم وشددت على أهمية توحيد صف القوى الوطنية في الداخل والخارج لانجاح عملية الحوار وبناء اليمن الجديد.. ونحن في هذا اللقاء مع نائبة فريق القضية الجنوبية نركز على القضية الجنوبية ومواضيع أخرى ذات أهمية..

حاوره/إفتكار احمد القاضي

***من هي الأطراف التي تراهنون عليها لإنجاح مؤتمر الحوار ؟**

- يأتي التفاؤل والخشية في القوت نفسه من مكون الشباب والمرأة والمستقلين من الشباب والرجال الآتين من خلفيات تنموية ثقافية واجتماعية هذه المكونات سيكون بمقدورها المضي قدما نحو التغيير المنشود إلى جانب تكاتف جميع القوى الوطنية ودعمها للمتحاورين هذا كله سيلعب دوراً مهماً في إنجاح الحوار.

إقامة الدولة المدنية الحديثة كانت من أولويات الثورة وأهدافها برأيك هل المؤتمر قادر على الخروج برؤية لهذه الدولة ؟

- هذا يعتمد على آليات عمل المتحاورين والى أي مدى تستطيع الكتلة المدنية من مستقلين وحزبيين الاتجاه نحو دولة مدنية ترسي القوانين والأعراف ويتمكنون من الضغط على الرعيل والحرس القديم والمدرسة القديمة ومازال هناك أمامنا 6 أشهر لتدريب أنفسنا وتدريب الآخرين على صياغة يمن جديد ودولة مدنية حديثة، وإذا خرجنا بالفشل لم يكن فشلا لنا وحدنا وإنما سيكون فشلا لجميع اليمنيين . ولكن بالتنسيق مع المجتمع المدني وقوى وشخصيات وطنية قوية في الداخل والخارج نستطيع أن نجمع الكلمة ونوحد الرأي والصف وبدلاً من أن يضم الحوار (556) متحاوراً سيكون هناك خمسة وعشرون مليون متحاور قادر على تشكيل كتلة في الداخل والخارج لبناء دولة مدنية حديثة.

*** كنائبة لفريق القضية الجنوبية هل ترين أن القضية الجنوبية هي القضية الأهم في المؤتمر ؟**

- القضية الجنوبية هي بالفعل مهمة لكن القضية الرئيسية في الحوار هي برأيي قضية بناء الدولة لأن اليمن عانت الكثير من المشاكل كانت نتاج غياب الدولة ولكن مفتاح بناء الدولة وبوابتها الرئيسية هي القضية الجنوبية التي ستفتح الباب على قضية بناء الدولة بعدها تأتي المواضيع الأخرى من دستور وحقوق وحريات الأفراد التي ستكفل حل كل المشاكل وحل قضية صعدة وتهامة وقضية كل الأطراف وأنا برأيي أن جميع مناطق اليمن مليئة وحبلى بالمشاكل والمشاركون في المؤتمر من مختلف المناطق كانت لهم مطالب وشكاوى عانت منها مناطقهم وقراهم وهذا يدل على أن البلاد عانت ومازالت تعاني من غياب الدولة.

اليمن غير مهيأ إدارياً لخوض تجربة اللامركزية

***ماهي تصوراتكم في فريق القضية الجنوبية حول إيجاد آليات لمعالجة هذه القضية ؟**

- نحن نضع تصورا لهذه القضية وإن شاء الله نتمكن من إيجاد آلية لمعالجة هذه القضية ونأمل من جميع المتحاورين في جميع المكونات أن يوحدوا آراءهم من أجل مصلحة هذا الوطن والقضية الجنوبية هي قضية دولة وشعب وقد تم اختزال وجود الدولة بشكل لم يرض عنه واختلف حوله والقضية هي أن نستعيد الحكم لأن الحكم ممكن أن ينقلب إلى كابوس ولكن المطلوب أن يتم التعامل مع قضية الجنوب من قبل عام 90م وعلينا ألا نحاسب علي قضية الوحدة وكيف تم صياغتها ، لأن الخلل اعتقد انه يكمن في جانب الاقتصاد الذي كان منقسماً إلى نظامين اقتصاديين ممثل ببلاد ملك لدولة وأخرى يتملكها أشخاص ونستطيع القول إن الجنوبيين هم من جردوا من دولتهم ومن أملاكهم .

والحلول كثيرة منها ألا يمتلك شخص أو مجموعة أشخاص مساحة وطن بأكمله هذا أولا وثانياً يجب أن تعاد المظالم إلى أهلها وقبل كل شيء يجب على القيادة السياسية أن تقدم قراراً سياسياً جريئاً لحل هذه القضايا وتنفيذ العشرين نقطة بهذه الآلية يمكن إعادة الأملاك المنهوبة وإعادة المسرحين من الجيش وحل القضية الجنوبية بكل تفاصيلها.

***هل أنت مع دعاوى بعض الجنوبيين المطالبين بالانفصال ؟**

- أنا أرى أنه من حق شعب الجنوب أن لا ييأس وعليه أن يقرر مصيره وتقرير المصير عائد إلى شعب الجنوب بأكمله، وقضية تقرير المصير ليست موجودة في اليمن فقط ولكن في العالم أجمع، وقد نصت على ذلك أدبيات واتفاقيات الأمم المتحدة، وكذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان انتهاء بإعلان التنمية للشعوب، وهذا حق مضمون لأي شعب كان في تقرير مصيره والشعب الجنوبي له الحق في أن يقرر البقاء في الوحدة أو الانفصال.

***هناك جماعات تقوم بإثارة الشغب بين الحين والآخر، ويقال إن هناك أشخاصاً أو جهات تقوم بتمويلها للقيام بهذه الأعمال من أجل عرقلة مؤتمر الحوار .. ما تعليقك على ذلك ؟**

- لو كان أداء الدولة جيداً لما استطاع أحد أن يغري ذلك المواطن ويوعزه للقيام بأعمال شغب والتخريب، وبرأيي أن تحسن أداء الدولة ينعكس على أداء المواطن.

والموضوع هنا يتعلق بالقرار السياسي وتقرير باصرة وهلال خير دليل على ذلك فلقد خيروا الرئيس السابق بين دولة وشعب وأشخاص، ومازال هذا الخيار مطروحاً أمام الرئيس الجديد، وعليه أن يحسن الاختيار حتى يعدل الجنوبيون عن تقرير مصيرهم في الانفصال.

***كيف تنظرين إلى تطبيق اللامركزية في ظل الوضع الراهن الذي تمر به بلادنا ؟**

- أنا مع اللامركزية عندما تندرج تحت مسمى الفيدرالية لكنها في الوقت الراهن تمثل مشكلة لأن اليمن غير مهيأ إدارياً للخوض في هذه التجربة ولكن أنا مع اللامركزية في كافة أشكالها المركزية السياسية الإدارية المالية واللامركزية عندما تأخذ أي شكل من الأشكال فيدرالية أو أقاليم أو نظاماً اتحادياً قد تكون مخرجاً للكثير من القضايا خاصة إذا انعكست على المواطن واستطاع العيش بروح مواطن ودولة وألا تكون الدولة دولة عسكري ولا جندي بل دولة مدرسة والقضاء عادل والمواطنة متساوية .

***ذكرتي أن القضية الجنوبية مفتاح للكثير من القضايا .. هل قضية صعدة من ضمن هذه القضايا وكيف تنظرين إلى هذه القضية ؟**

- قضية صعدة ضمن القضايا الحقوقية والحريات والممتدة على طول البلاد قضايا حقوق وحريات ، أناس كانوا يعبرون عن رأي وقوبلوا بالسلاح والقوة ونحن الآن نحتاج إلى تفكيك القبيلة ودمجها في المجتمع المدني كما إننا نحتاج إلى التأكيد على أهمية حقوق وواجبات المواطن وإذا حصل المواطن على ذلك فهو بالطبع لن يلجأ إلى حمل السلاح وسيكتفي بقلمه وكرت الانتخاب، ونحن هنا في مؤتمر الحوار نقف أمام قضايا كبيرة مثل قضية الجنوب وصعدة وكلتا القضيتين محتاجتان إلى اعتذار كامل من الدولة واعتذار موثق بإنصاف الآخرين .

خطط تنفيذية لفريق استقلالية الهيئات

صنعاء/سبأ

واصل فريق عمل استقلالية الهيئات وقضايا خاصة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعه أمس برئاسة رئيس الفريق الدكتور معين عبدالملك، مناقشته المواضيع المدرجة في جدول اعماله.

وفي الجلسة قدم رئيس الفريق عرضا عن استقلالية الهيئات في بعض الدساتير والقوانين العربية والاجنبية للاستفادة منها في خطط عمل المجموعات المنبثقة عن الفريق عند وضع إعداد صيغ دستورية وقانونية تضمن استقلالية الهيئات.

فيما قدم نائب رئيس الفريق علوي مشهور عرضا حول مفاهيم القضايا الاجتماعية وفي مقدمتها قضيتا الثأر والسلاح وتأثيراتها الاجتماعية السلبية على المجتمع، داعيا إلى أهمية التركيز على الجوانب الاجتماعية والتاريخية والتشريعات والقوانين اثناء معالجة هاتين الظاهرتين.

الى ذلك استعرضت مجموعات : (الأوقاف، الواجبات الزكوية، دار الافتاء) و(المياه، البيئة، القات) و(الإعلام) خططها وآليات تنفيذها في الميدان وتصوراتها حول استقلالية الهيئات ذات العلاقة وتفعيل أدائها المؤسسي وتطوير بنائها التنظيمي.

وقد اثريت خطط العمل بالنقاشات والملاحظات والآراء المستفيضة من قبل اعضاء الفريق.

مجموعات «الحكم الرشيد» تعيد صياغة خططها

صنعاء/سبأ

ناقشت مجموعات العمل المنبثقة عن فريق الحكم الرشيد بمؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعاتها أمس برئاسة القاضي أفراح بادويلان، إعادة صياغة خططها وفقاً للموجهات الأساسية الفنية التي وضعتها هيئة رئاسة مؤتمر الحوار.

وأعادت مجموعة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص صياغة خطتها وكلفت أعضاءها بالاطلاع على نماذج دستورية فيما يتعلق بالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وتقديم تصور بذلك في جلسة المجموعة ليوم السبت القادم.

في حين أعادت مجموعة مكافحة الفساد صياغة خطتها للشهرين المقبلين، وحددت ثلاث محافظات للنزول الميداني تشمل (الحديدة - عدن - حضرموت)، إلى جانب تحديد الوزارات والجهات التي سيتم زيارتها من قبل أعضاء المجموعة.

واستعرضت مجموعة دور الأحزاب والمنظمات موجهات هيئة رئاسة مؤتمر الحوار ومدى توافق خطتها معها، وأقرت اعتماد الخطة وبدء تنفيذها من الأسبوع القادم.

كما أقرت المجموعة النزول الميداني إلى محافظة عدن، واعتماد أربعة محاور رئيسية تتلخص في الاطلاع على الوضع الراهن للأحزاب، وتحديد أبرز المعوقات والتحديات التي تواجهها، وكذا رؤية الأحزاب حول الحكم الرشيد وبناء الدولة المدنية الحديثة، بالإضافة إلى تكليف عدد من الأعضاء للاطلاع على أدبيات منظمات المجتمع المدني، وتحديد أوجه القصور في الجوانب الدستورية والقانونية.

فريق بناء الجيش والأمن يناقش الاحتياجات المطلوبة لمجموعات العمل

{ صنعاء/سبأ

كرس فريق عمل أسس بناء الجيش والأمن اجتماعه أمس برئاسة نائب رئيس الفريق اللواء ناصر الطويل لمناقشة وتحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لمجموعات العمل الاربع المنبثقة عن الفريق.

وحددت مجموعات العمل الاربع والمتمثلة بمجموعات اسس بناء الجيش، أسس بناء الأمن، والاجهزة الاستخباراتية وأسس معالجة قضايا المبعدين قسرا، احتياجاتها من البياتنات والمعلومات وكذا المتطلبات التي تحتاجها كل مجموعة من رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل وأمانته العامة وفي مقدمة ذلك التشريعات الدستورية والقانونية المتصلة بمهام الجيش والامن وكذا قوانين انشاء الجهات المستهدفة بالزيارات وجميع القوانين واللوائح والانظمة والدارسات والهياكل ذات الصلة بتلك الجهات.

كما حددت كل مجموعة المواعيد الزمنية لنزولها الميداني والاطار الجغرافي والجهات المستهدفة خلال الايام القليلة القادمة بالتنسيق مع رئاسة المؤتمر وأمانته العامة ورئاسة الفريق وكذا الاحتياجات اللازمة لتسهيل عمل الفرق ميدانيا، بالإضافة إلى التغطية الاعلامية للنشاطات الميدانية لمجموعة العمل.

اختيار رؤساء اللجان الفرعية للقضايا ذات البعد الوطني

أنهى فريق قضايا ذات بعد وطني والعدالة الانتقالية أمس اختيار رؤساء المجموعات الفرعية للفريق، وتم توزيع الأعضاء على مجموعتي عمل تمثلت في (قضايا ذات بعد وطني) و(العدالة الانتقالية).

وتفرعت عن المجموعة الأولى (قضايا ذات بعد وطني) ثلاث لجان هي (لجنة النازحين) حيث تم اختيار هيئة رئاسة لها مكونة من محمد هاشم رئيساً للجنة وبحرية شمشير مقررة، ويمين بايمين مسؤولا للمشاركة المجتمعية.

كما ضمت المجموعة لجنة متخصصة باسترداد الأموال تم اختيار حسام سلام رئيسا لها وصالح البيضاني مقررا ومانع المطري مسؤولا للمشاركة المجتمعية.

وتخصصت اللجنة الثالثة في مكافحة الإرهاب وتم اختيار يحيى دويد رئيسا لها والبراء شيبان مقررا، وانتصار القاضي مسؤولة للمشاركة المجتمعية .

أما المجموعة الثانية وهي مجموعة (العدالة الانتقالية) فقد تفرعت منها ثلاث لجان هي الصراعات السياسية، وانتهاكات حقوق الإنسان والمختفون قسريا.

وتم اختيار قاسم سلام رئيسا للجنة الصراعات السياسية وفهمي باضاوي مقررا ونجيبة مطهر مسؤولة عن المشاركة المجتمعية.

ولجنة انتهاكات حقوق الإنسان في عام 2011م تم اختيار حمزة الكمالي رئيسا لها وسماح ردمان مقررا، وكلا من عبدالناصر باحبيب وأمل الصيادي مقررين للجنة.

كما تم اختيار عبده غالب رئيسا للجنة المختفين قسريا وعباس اسماعيل مقررا وسميرة قناف مسؤولة التواصل المجتمعي.

خبير دولي يحاضر اليوم أمام «المصالحة والعدالة الانتقالية»

{ صنعاء/سبأ

أقر فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني بمؤتمر الحوار الوطني في إجتماعه أمس برئاسة رئيس الفريق الدكتور عبدالباري دغيش تقسيم مجموعتي الفريق إلى ست مجموعات فرعية.

حيث قسمت المجموعة الأولى الخاصة بالقضايا ذات البعد الوطني، إلى ثلاث مجموعات فرعية تشمل استرداد الأموال والأراضي المنهوبة، قضايا النازحين، ومكافحة الإرهاب.

فيما قسمت المجموعة الثانية الخاصة بالمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية إلى ثلاث مجموعات فرعية تضم العدالة الإنتقالية، الصراعات السياسية، وانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في العام 2011م.

هذا وقد اختارت المجموعات الفرعية الست رؤساء ومقرري ومسئولي المشاركة المجتمعية في كل مجموعة.

وناقشت المجموعات الفرعية الخطط التفصيلية والإجرائية الخاصة بكل مجموعة ومحددات عملها خلال الشهرين القادمين.

واستعرضت المجموعات تصورات لأنشطتها الميدانية والآليات المحددة للتواصل والتنسيق بين المجموعات خلال عملها الميداني.

ومن المقرر أن يستضيف فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني، اليوم الخبير الوطني في القانون الدولي والعدالة الإنتقالية الدكتور جعفر شوطح.

عضو مؤتمر الحوار حسام الشرجبي يتنازل عن مستحقاته المالية

قال مصدر في إدارة الموارد البشرية في الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني: إن عضو مؤتمر الحوار في فريق عمل صعدة حسام الشرجبي تنازل عن مستحقاته المالية في مؤتمر الحوار وقرر العمل دون أي مقابل، معتبرا أن ما يقوم به عملا طوعيا .

وأضاف المصدر: إن الشرجبي هو العضو الوحيد الذي لم يتسلم أي مستحقات مالية.

وأعرب مصدر في الأمانة العامة عن تقديره للخطوة التي قام بها حسام، متمنيا له التوفيق في مهمته الوطنية ضمن زملائه المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل للخروج بالوطن من أزماته والدخول به إلى رحاب المستقبل المنشود.

الرعيني: القبيلة ساهمت كثيرا في عملية التغيير

قال نائب الأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني الشامل ياسر الرعيني: إن القبيلة كانت من الركائز الأساسية لإحداث عملية التغيير في اليمن .

وأضاف الرعيني في ندوة نظمها تحالف قبائل اليمن حول "الحكم الرشيد: إن الدور الذي لعبته القبيلة في الثورة والدور الذي تلعبه كان داعما رئيسيا لعملية الحوار الوطني.

وأشار إلى أن مؤتمر الحوار خصص لـ(الحكم الرشيد) فريقا كاملا مكونا من خمسين عضوا لمناقشته باستفاضة، معتبرا أن الشفافية وتكافؤ الفرص والتطبيق المتكامل غير المجزأ للقوانين والانظمة من الاسس التي يبنى عليها الحكم الرشيد بما يتواكب مع البيئة الموجودة.

من جانبه استعرض الدكتور علي الأعوش المفاهيم والمقومات والتعريفات التي يقوم عليها الحكم الرشيد، مؤكدا أن الحكم الرشيد يقيم اركاناً أهمها الدولة والمجتمع والقطاع والخاص.